والشبيبة العرب. وقد برّرت «لجنة طوليدانو» عدم تطبيق القانون على النحو التالي: «في الظروف القائمة، تفسّر محاولة تطبيق القانون والمراقبة الشديدة كأنها تمييز ضدهم، خاصة بدون توفّر بدائل معقولة»[٢٤]. والبدائل التي تتحدّث عنها اللجنة هي أطر عمل مناسبة، وأطر التعليم المعوّض. ان انشاء هذه الأطر هو من مسؤولية وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم والهستدروت. لقد أشرنا، في مكان آخر من هذه الدراسة، الى التمييز الذي تمارسه الهستدروت ضد الشبيبة العربية، بالنسبة الى اقامة مراكز التدريب المهني، وغيرها من المؤسسات. ولكن «لجنة طوليدانو» تستعمل النقص في أطر العمل والتعليم المناسبة والذي ينتج عن سياسة التمييز لتبرير عدم تطبيق القانون.

(د) نتيجة لعدم تطبيق القانون، فان أرباب العمل يستغلّون الأولاد والشبيبة العرب أبشع استغلال، ويستخدمونهم في ظروف عمل قاسية. فقد وجدنا، من خلال عملنا الميداني، اعداداً كبيرة من الأولاد العاملين تحت السن القانونية، وبشكل خاص في الزراعة والمقاهي والمطاعم. ومن الملفت للنظر ان أرباب العمل يعرفون القانون، ويدركون انهم يخالفون نصوصه. ولذلك، فانهم، في معظم الحالات، يقومون بتوصية العامل الطفل بألّا يذكر سنّه الحقيقية، في حالة سأله غريب عن ذلك.

ان تشغيل الأولاد العرب تحت سن ١٥ سنة ليس ظاهرة جديدة. فقد كتب عنها الصحفي عكيفا الدار منذ سنوات طويلة[٢٥]. كذلك أشار اليها، وأبرزها، في تقريره، طاقم مدراء الوزارات. وقد ذكر هذا الطاقم، في تقريره عن التعليم العربي، ان «هناك كثيرين في سن ١٤ عاماً غير معفيين من التعليم الالزامي، ولكنهم يعملون»[٢٦].

(هـ) كثير من الأولاد والشبيبة العاملين في المقاهي والمطاعم، وبشكل خاص في أكشاك بيع الفلافل، يشتغلون في ساعات الليل، خلافاً لما ينصّ عليه القانون. كما ان عدداً ليس قليلاً منهم لا يعودون الى بيوتهم، وانما ينامون في أماكن العمل، في ظروف غير صحية. ومن المؤكد ان هؤلاء يعملون عدداً من الساعات أكثر ممّا ينصّ عليه القانون. وتشير الاحصاءات الرسمية، في هذا الصدد، الى ان معدّل ساعات العمل الاسبوعية للشبيبة، من فئة العمر ١٤ ـ ١٧ عاماً، يصل الى ٤٠ ساعة، بينما معدّل ساعات العمل للشبيبة اليهودية من العمر ذاته، لا يتعدّى ٢١ ساعة[٢٧].

(و) على الرغم من ان جزءاً كبيراً من الشبيبة يعملون في أعمال شاقة، في البناء وورشات تصليح السيارات، الّا انهم لا يتمتّعون، في حالات كثيرة، بالحقوق الاجتماعية المستحقة حسب القانون، وخاصة التأمين ضد الاصابات. في احدى الحالات التي درسناها، يعمل صبي، في سن ١٥ عاماً، في ورشة لتصليح السيارات؛ وهو غير مسجّل في التأمين الوطني، ولا يتمتّع بأي تأمين، أو ضمان، ضد الاصابة والمرض. وخلال بحثنا في هذه الحالة، ترك الصبي العمل لبضعة أيام، بسبب رفض صاحب الورشة دفع التأمينات عنه؛ الّا انه عاد بعد ان تأكد ان جميع أماكن العمل تعامل الأولاد والشبيبة بالمعاملة عينها.

بالنسبة الى أنواع العمل الذي يقوم به الأولاد والشبيبة، يجدر بنا ان نذكر ان ١٧ بالمئة من الشبيبة العرب يعملون في البناء، و٢٦ بالمئة يعملون في الصناعة، بينما لا يعمل الشباب اليهود، في العمر عينه (١٤ ـ ١٧)، في الأول، ويعمل ١٣ بالمئة منهم في الثاني.

(ز) ان الاغلبية الساحقة من الشبيبة العربية العاملة لا تتلقّى أي نوع من التعليم خلال العمل كما ينصّ القانون. فالمعطيات الرسمية تشير، بشكل واضح، الى ذلك. اذ ان ١٣ بالمئة فقط من الشبيبة العربية، من فئة ١٤ ـ ١٧، يتعلّمون، الى جانب العمل؛ بينما ٧٨ بالمئة من الشبيبة اليهودية